

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الخميس 8 أكتوبر 2015 (السنة الثانية والعشرون - العدد 5840)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02

الطريق نحو تحرير صنعاء

### الإمارات اليوم

03

الإمارات.. نموذج ملهم في عملية بناء الدولة

### تقارير وتحليلات

04

هل ستدخل روسيا برياً في سوريا؟

05

ذا نيويوركرك: سوريا والنظام العالمي الجديد المضطرب

06

ذا ناشيونال إنترست: إيران قد تقامر في الصفقة النووية

### شؤون اقتصادية

07

توتال تتوقع طلباً قوياً للغاية على النفط العالمي في 2015

### من أنشطة المركز

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يختتم أعمال مؤتمر «بناء الدولة:

08

تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول الخليج العربية»



## الطريق نحو تحرير صنعاء

الانتصارات الأخيرة التي حققتها قوات الشرعية في اليمن مدعومة بقوات التحالف العربي، المتمثلة بتحرير مأرب ومن قبل باب المندب، تمهد الطريق نحو تحرير العاصمة صنعاء من المتمردين الحوثيين وحلفائهم، وتدشن صفحة جديدة في حياة الشعب اليمني الشقيق، الذي يتطلع إلى مرحلة من الأمن والاستقرار والبناء والتنمية. هذه الانتصارات تؤكد أن دماء شهدائنا الأبرار من القوات المسلحة الإماراتية، وكان آخرها استشهاد أربعة من جنودنا البواسل في مدينة عدن أول من أمس، لم ولن تذهب سدى، وستظل في ذاكرة كل إماراتي وعربي دليلاً على وقوف دولة الإمارات العربية المتحدة إلى جانب أشقائها في حماية أمنهم واستقرارهم في مواجهة أجنداث مشبوهة تسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة بأسرها. حينما أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، في شهر سبتمبر الماضي، أن «الانتصارات التي تشهدها أرض اليمن ترسل رسالة واضحة وقوية حول عالم عربي لا يرضى أن تكون أرضه وعرضه مشاعراً ومستباحاً»، فإنما كان يعبر بصدق عن الإرادة القوية لدول التحالف العربي في تحرير كامل التراب اليمني من سيطرة المتمردين الحوثيين وحلفائهم، وإعادة اليمن إلى عروبتة، كي يظل عمقاً للأمن القومي العربي والخليجي؛ كما تجسد تصريحات سموه إيمان الإمارات الراسخ بأن أمنها لا ينفصل عن أمن الدول العربية مجتمعة.

إن الانتصارات الأخيرة في اليمن مثلت صدمة للحوثيين وحلفائهم، الذين بدؤوا يدركون أن مشروعهم التأمري والطائفي في طريقه إلى الانهيار، بعد أن فقدوا السيطرة على مضيق باب المندب، الذي طالما كانوا يعتبرونه ورقة تفاوضية مهمة، لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية؛ ثم جاء تحرير محافظة مأرب بالكامل أول من أمس، ليفاقم مأزقهم، وخاصة إذا أُخِذَ في الاعتبار ما تنطوي عليه المحافظة من أهمية استراتيجية واقتصادية بالنسبة إلى تطورات الصراع على الأرض، إذ إلى جانب قربها من العاصمة صنعاء، فإنها تعد الخزان النفطي لليمن، وتلعب دوراً رئيسياً في إمداد إلى مناطق مختلفة في اليمن بالطاقة الكهربائية، كما أنها ترتبط بممرات بحرية وحدود إقليمية مع أكثر من دولة في الخليج والقرن الإفريقي، ما يعني أن السيطرة عليها من جانب القوات المؤيدة للشرعية في اليمن ستفاقم عزلة الحوثيين وحلفائهم، وتفتح الطريق نحو تحرير العاصمة صنعاء، وربما لهذا بدأت تنهار معنويات الحوثيين، وأخذوا يشعرون بانعدام التوازن أمام استمرار الضربات القاصمة لقوات التحالف العربي، ولم يعد أمامهم سوى الإقرار بالهزيمة، والالتزام بالشرعية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية.

وفي الوقت الذي يحاول فيه الحوثيون وحلفاؤهم التشويش على الانتصارات الأخيرة، التي حققتها القوات المؤيدة للشرعية، بالتغطية على هزائمهم من خلال استهداف بعض المواقع الحكومية والعسكرية في عدن والمحافظة التي تم تحريرها، وعرقلة جهود الحكومة اليمنية في إعادة الأمن والإعمار، فإن هناك إصراراً من جانب الحكومة، وبدعم دول التحالف العربي، على التصدي لهذه المحاولات الدنيئة، ومواصلة الطريق نحو تحرير صنعاء والمناطق اليمينية كافة، إنقاذاً لعروبة اليمن، وإعادة تأهيله، بما يضمن لشعبه حياة مستقرة آمنة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ماضية في تقديم الدعم الشامل لليمن، لمساعدته على تجاوز التحديات الصعبة التي يمر بها، وتحقيق تطلعات أبناء شعبه، وقد عبر سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية عن ذلك بوضوح على هامش أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً، حينما أكد استعداد الإمارات الدائم للأخذ بعين الاعتبار جميع المقترحات التي تقدمها المؤسسات الإنسانية لمساعدة اليمن، من أجل تنسيق الجهود الإنسانية، لتخفيف معاناة الشعب اليمني، وتمكين الحكومة من مواصلة جهود الإعمار والبناء.

## الإمارات.. نموذج ملهم في عملية بناء الدولة

الأحداث التي تشهدها بعض البلدان العربية منذ نهاية عام 2010، والتي تسمى «الربيع العربي»، وما تبعها من تداعيات، أثرت في استقرار المجتمعات وبنية الدول والمؤسسات في هذه البلدان، وانعكست على الواقع المعيشي للشعوب، وهددت الاستقرار في المنطقة كاملة؛ هذه الأحداث تسلط الضوء على العديد من القضايا، وعلى رأسها قضية البحث عن نموذج الدولة التي تحقق تطلعات الشعوب وتوفر لها الحياة الكريمة، وتكفل بناء شبكة علاقات سوية بين مكونات المجتمع الواحد، بما في ذلك الحكام والمحكومين، وتحمي الهوية الوطنية، في الوقت الذي تواكب فيه التطورات والمستجدات في المجالات كافة، وتكون قادرة على بث الطمأنينة في نفوس المواطنين على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

هذه القضية كانت مثار اهتمام المؤتمر الذي نظمه «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، في مقره بالعاصمة أبوظبي، يومي السادس والسابع من شهر أكتوبر الجاري، تحت عنوان «بناء الدولة: تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية»، وذلك بالتعاون مع «كلية السياسات والشؤون الدولية» (SPIA) في جامعة «مين» الأمريكية. وقد اتفق المشاركون في المؤتمر، من باحثين وأكاديميين ومتخصصين، على أن دول ما يسمى «الربيع العربي» شهدت -منذ نهاية عام 2010- تحولات كبيرة في البنى السياسية والأمنية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية، وصراعات داخلية وحروباً نجم عنها العديد من المشكلات والأزمات، ليس أقلها تهدم البنى التحتية في هذه الدول وانهايار المؤسسات والمرافق العامة، وأزمة الثقة بين الحكام والمحكومين وبين طوائف المجتمع الواحد، فضلاً عن تدفق الملايين من اللاجئين والنازحين داخلياً وخارجياً؛ وهي الظروف التي تهدد مستقبل هذه البلدان بكاملها، وتثير الكثير من التساؤلات بشأن ما يلزم اتخاذها من أجل إنهاء الصراعات فيها، ومن ثم «إعادة بناء الدولة»، واستعادة الاستقرار والأمن فيها.

وفي هذا الإطار قدم المؤتمر العديد من التوصيات، جاء على رأسها: اتخاذ إجراءات متكاملة ومنسقة تهدف إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف، سواء كانت تلك الأسباب سياسية، أو قانونية، أو مؤسسية، أو عسكرية، أو اقتصادية، أو إنسانية، أو تتعلق بحقوق الإنسان، أو غيرها من الأسباب. وأكدت التوصيات أن المنطقة بحاجة ضرورية إلى كتابة عقد اجتماعي جديد بين المواطنين والحكام. وتجدر الإشارة إلى أن المتحدثين في المؤتمر، قد تطرقوا إلى التجارب الدولية الناجحة في بناء نموذج الدولة الذي يمكن استلهامه في إطار «إعادة بناء الدولة» في تلك البلدان العربية، وانعكس ذلك أيضاً في توصيات المؤتمر، إذ أكدوا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل نموذجاً ناجحاً في تحقيق الاستقرار والرخاء في ظل قيادة رشيدة كان لها الدور الأهم والأبرز في بناء الدولة ووضع أسسها.

وقد شدد المتحدثون على أن المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- عندما أسس دولة الاتحاد عمل على تعزيز مفهوم الوحدة بين الحكام أولاً، وبين الحكام والشعب على أساس مصلحة ووحدة الوطن، وكانت هذه قاعدة الانطلاق الرئيسية التي استخدمتها الدولة في انطلاقها نحو النمو والارتقاء والازدهار، إلى أن وصلت إلى المكانة التي هي عليها الآن، دولة تنعم بالتقدم والاستقرار والنمو والرخاء والسلام الاجتماعي، والأخذ بروح العصر وأسباب النجاح في المجالات كافة.

ومن هنا فقد دعت توصيات المؤتمر إلى ضرورة استلهام نموذج دولة الإمارات العربية المتحدة، في مرحلة إعادة بناء الدولة في دول التغيير العربية، كوسيلة لإخراج هذه الدول من عثرتها الحالية المتعددة الأبعاد، ومن أجل رسم مستقبل مزدهر ومستقر وآمن يحمي الشعوب العربية ومكتسباتها وهويتها ويحقق آمالها وآمال أجيالها القادمة.

## هل ستدخل روسيا برياً في سوريا؟

في وقت تتجه فيه وزارتا الدفاع الروسية ونظيرتها الأمريكية إلى بحث إمكانية تطبيق مقترحات وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاغون» بالتنسيق بين الجانبين في محاربة تنظيم «داعش» الإرهابي في سوريا، يرصد مراقبون تزايد المؤشرات إلى أن روسيا ماضية نحو توسيع تدخلها في سوريا والبدء في تدخل بري على الأرض.

«خطة إرسال المتطوعين» هي تكرار للتكتيك الروسي في أوكرانيا، عندما استخدمت وراء الكواليس جنوداً للاستيلاء على شبه جزيرة القرم في مارس 2014، يستبعد مراقبون آخرون ذلك، في المدى القريب على الأقل، حيث يرون أن التدخل البري لخطورته وكلفته العالية، سيبقى آخر



يرى مراقبون أن ثمة تصاعداً في وتيرة المؤشرات باتجاه تحول جذري قد يطرأ على مسار التدخل العسكري الروسي في سوريا، ليشمل إلى جانب الغارات الجوية التي تشنها موسكو هناك منذ أكثر من أسبوع، تدخلاً برياً من شأنه أن يفاقم الجدل المستمر على الساحة

الدولية منذ انطلاق العمليات الروسية هناك، ولاسيما أنها تمنع في استهداف المعارضة السورية بشقيها المعتدل والمتطرف بهدف إنقاذ نظام الرئيس بشار الأسد، كما من شأنه أن يفتح الباب على سيناريوهات عدة قد يؤول إليها مصير هذا التدخل. ولعل أبرز تلك المؤشرات:

**أولاً:** حديث مصادر في «البنتاغون» عن أن روسيا تضع اللمسات الأخيرة على هجوم بري، وأن آخر تقييم للوجود الروسي في سوريا يظهر إرسال تعزيزات بأسلحة برية هجومية ما فسرتة المصادر بأنه خطوة على طريق تسريع النشاط البري الروسي هناك.

**ثانياً:** ما ذكره الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ، مؤخراً عندما قال: «يمكنني أن أؤكد أننا شهدنا حشداً كبيراً للقوات الروسية في سوريا، قوات جوية ودفاعات جوية وأيضاً قوات برية في ما يتصل بقاعدتهم الجوية وشهدنا أيضاً زيادة في الوجود البحري».

**ثالثاً:** تأكيد الناطق باسم الكرملين، ديميتري بيسكوف، أنه لا يستبعد إمكانية انضمام متطوعين روس للقتال، إلى جانب قوات رئيس النظام السوري بشار الأسد، مستدرِكاً بالقول إن بلاده «لن تدعم مثل هذه المجموعات»، وإن «روابط المتطوعين موجودة في كل مكان في العالم وهم يتصرفون بشكل مستقل».

بينما يرجح مراقبون أن تبدأ موسكو تدخلاً برياً وشيكاً بالفعل، ولو على الأقل بهدف القضاء على خطر ما يسمى «جيش الفتح» الذي يهدد معقل النظام السوري على البحر المتوسط بعد سيطرته على إدلب شمال سوريا، مستندين بذلك إلى أن

الأوراق التي قد تلجأ إليها موسكو، وأن هذه الخطوة ستبقى مرهونة بمدى قدرة قوات الأسد وحلفائها من قوات إيران و«حزب الله» وغيرها من الميليشيات الشيعية على تحقيق النتائج المرجوة على الأرض بإسناد جوي روسي، ولاسيما أن ثمة معلومات تشير إلى أن قوات برية ضخمة من إيران و«حزب الله» وصلت إلى سوريا منذ أواخر سبتمبر الماضي للمشاركة في هجوم بري واسع النطاق في شمال غرب البلاد، وأن التدخل العسكري الإيراني-الروسي في سوريا يتم حالياً في إطار اتفاق يقضي بأن تدعم روسيا بطائراتها، وتوفير الأسلحة، العمليات البرية التي سيشارك فيها مقاتلو الأسد وإيران و«حزب الله»، كما يرى هذ الفريق من المراقبين أنه في حال تم الحسم على الأرض لصالح الطرف الروسي-الإيراني، فإن موسكو ستبدأ باتجاه فرض حل سياسي في سوريا يكرس مصالحها ومصالح حلفائها.

أما إزاء التدايعات التي قد تدفع موسكو إلى التأي في شن تدخل بري، أو صرف النظر عنه، فأبرزها:

**أولاً:** أن التدخل البري الروسي قد يفاقم الغضب في أوساط العديد من قوات المعارضة المعتدلة ويدفعها إلى الانضمام للتنظيمات المتشددة كـ «داعش» وسواه، باعتبارها الملاذ الأخير ضد «الاحتلال الروسي» وتبدل المشهد على الأرض لصالح الأسد وحلفائه.

**ثانياً:** أن التدخل البري قد يجر موسكو بالفعل، كما تزايد التوقعات، إلى مواجهة استنزافية على غرار المستنقع الأفغاني.

**ثالثاً:** أن التدخل البري قد يزيد وتيرة الغضب الإقليمي والدولي ما قد يدفع باتجاه موجة تسليح ضخمة للمعارضة السورية قد تمكنها من قلب الطاولة على الروس.



## ذا نيويوركر: سوريا والنظام العالمي الجديد المضطرب

هناك الكثير من التساؤلات والشكوك التي تحيط بالموقف الأمريكي من الأزمة السورية، وخاصة بعد تدخل روسيا الصريح هناك، وتناقض هذا الموقف مع الكثير من التصريحات السابقة للرئيسي الأمريكي باراك أوباما يزيد هذه الشكوك بشكل كبير.



تدمير المؤسسات الوطنية وخلف العنف والفقير والكوارث الاجتماعية، وهياً المناخ الذي لا يهتم فيه أحد بحقوق الإنسان.. وحل سفك الدماء والتعصب محل الديمقراطية، كما شكل تنظيم «داعش» اليوم خطراً كبيراً على النظام العالمي، بعد أن ولد وازدهر وسط تحطيم الدول وتفكيكها من قبل القوة الأمريكية».

ويقول الكاتب إن بوتين صاحب التدخل العدواني الأخير في القرم وأوكرانيا، قال «لا يسعني إلا أن أسأل أولئك الذين تسببوا بهذه الحالة، هل أدركوا الآن ما قاموا به؟» وفيما يوضح أنه كان لا يتوقع إجابة فإنه استدرك قائلاً، «في سوريا، عليك أن تأخذ موقفاً، وأعتقد أن من الخطأ عدم التعاون مع الحكومة السورية وقواتها المسلحة، التي تحارب الإرهاب مباشرة، علينا أن نعترف أن قوات الأسد والميليشيات الكردية هي من تقاتل حقاً تنظيم «داعش» والمنظمات الإرهابية الأخرى في سوريا». وألمح بوتين، إلى أن الأمريكيين يحاولون العمل مع بعض الجماعات الإرهابية الأخرى.

ويرى الكاتب أن بوتين يسعى لتأكيد موقف روسيا كسمسار للسلطة في الشرق الأوسط، إلا أن أوباما لم يتحرك لمنعه، بل إنه قال أمام الأمم المتحدة إنه يقدم مواجهة «داعش» على مواجهة الأسد، وذكر أنه مستعد للعمل مع روسيا وإيران لهذا الغرض، وهو ما اعتُبر تنازلاً منه ولاسيما بعد مقتل أكثر من 200 ألف من السوريين، على يد النظام السوري المدعوم من روسيا وإيران، كما أن شروع روسيا بشن هجماتها الجوية في جميع أنحاء سوريا، هو أمر مثير للريبة في هذا السياق.

في هذا السياق، أوضح الكاتب فيليب غورفيتش في مقال له في مجلة «ذا نيويوركر» الأمريكية أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في مؤتمر صحفي عقب مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي في عام 2011، قال «لقد حققنا أهدافنا». وفي الربيع الماضي وافقت الولايات المتحدة على المشاركة في ضربات حلف «الناتو» في ليبيا، وقال البيت الأبيض إن تغيير النظام لم يكن هدفاً، ما أقنع روسيا بعدم استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن على قرار يجيز استخدام القوة لحماية الليبيين من وحشية النظام، وغضبت روسيا من مهمة الناتو لكن أوباما قال «في ظل الفطائح الجماعية فقد تلقت الولايات المتحدة وأصداؤنا وحلفاؤنا دعوة من الشعب الليبي لوقف قوات القذافي عن مواصلة جرائمها». يقول الكاتب بعد أربع سنوات مزقت الحرب ليبيا في معارك مريرة، وكان أوباما قد وعد منذ تسلمه السلطة بإخراج الولايات المتحدة الأمريكية من حرب لا مبرر لها، كان قد ورثها في العراق وعارض القيام بهذه المغامرات الطائشة، وبرغم ذلك ففي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً، اعترف أوباما بأن النموذج في ليبيا ليس أقل سوءاً من الوضع في العراق، وعارض استخدام القوة لفرض النظام في الخارج، كما أنه مازال مصراً على أن هزيمة القذافي تعتبر الأمر الصواب على الإطلاق. وأشار أوباما إلى أن «التزامنا تجاه النظام الدولي لم يؤد إلى نتيجة في سوريا التي علقت ما بين الرئيس السوري بشار الأسد، الذي ذبح عشرات الآلاف من شعبه، وتنظيم (داعش) الذي يقطع رؤوس الأسرى، ويذبح الأبرياء، ويستعبد النساء». وفي كلتا الحالتين، قال الرئيس، إنك تتعامل مع «اعتداء على البشرية جمعاء». لهذا السبب، اتخذ أوباما موقفين محددين من سوريا، وهما: رحيل الأسد وعدم مساعدة -جماعة نهاية العالم- «داعش». ومن جانبه قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في كلمته في المناسبة نفسها أيضاً، «إن الولايات المتحدة لديها نزعة، ما بعد الحرب الباردة وما بعد هجمات 11 سبتمبر لتعزيز الثورات الديمقراطية في الخارج، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أدى التدخل الأجنبي العدواني إلى

## ذا ناشيونال إنترست: إيران قد تقامر في الصفقة النووية

أوضح الباحثان في «معهد أمريكي إنتربرايز» جيه. ماثيو ماكنيس وتارا بيني في مقال مشترك لهما في مجلة «ذا ناشيونال إنترست» أن المسؤولين الإيرانيين في نهاية المطاف، سيواصلون تحويل التصريحات أمام الجماهير وتأكيد إمكانية قلب جوانب الاتفاق النووي والمقامرة به، وهو الاتفاق الذي تأمل مجموعة (1+5) أن يكون اتفاقاً لا رجعة فيه.



وأن تخفيف العقوبات يجب أن يتبع وبصورة فورية الخطوط الحمراء للمرشد الأعلى. ويقول المرشد الأعلى علي خامنئي والمفاوض النووي السابق سعيد جليلي إنه بالنظر لما قامت به مجموعة (1+5) من «تعليق» نظام العقوبات بدلاً من إزالته، فإنه يتعين على إيران التعامل مع تنفيذ الاتفاق بطريقة مماثلة. وهنا يجب أن يكون واضحاً في أذهاننا أنه بمجرد قيام إيران «بتعليق» برنامجها النووي، فبإمكانها تجديده مرة أخرى، وهذا أمر سهل في بعض مكونات البرنامج، مثل أجهزة الطرد المركزي، أما العناصر الأخرى فإنها ستكون أكثر صعوبة، وخاصة إعادة التشكيل المطلوب في مفاعل أراك لأبحاث الماء الثقيل والحد من مخزون إيران من اليورانيوم. وما زالت مجموعة (1+5) وإيران تتفاوض بشأن تفاصيل إعادة تصميم مفاعل أراك وحاول المسؤولون الإيرانيون المماثلة بشأن هذه القضية. وفي يوليو الماضي صدرت تصريحات إيرانية تنتقد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وتقول إنه كان «مخطئاً» عندما قال إنه سيتم إزالة ما في قلب مفاعل أراك وملئه بالخرسانة المسلحة». وأكدت التصريحات أنه في حال إزالة الخزان الداخلي وملئه بالخرسانة - مثلما قال كيري - فإن لدى إيران الاحتفاظ بخيار «تثبيت خزان جديد في مكان القديم» حال فشل الاتفاق النووي. وهذه المواقف توضح أن الإيرانيين سيواصلون نسج التصريحات أمام الشعب الإيراني وتأكيد جوانب العيوب في الاتفاق النووي.

يقول الكاتبان إنه في الوقت الذي يتركز فيه اهتمام العالم على تصاعد التدخل الروسي والإيراني في سوريا، فإن الجدل في طهران حول تبني خطة العمل المشترك مع الغرب قد تبدد، لكن الاستماع إلى الجدل داخل البرلمان الإيراني حول إمكانية تبني الاتفاق النووي - شيء لا توجد أمام الكونجرس الأمريكي فرصة للقيام به - برغم أنه يقدم لمحة عن الكيفية التي تعتزم فيها القيادة تنفيذ الصفقة. ونحن نقرب من البدء في تطبيق الاتفاق - في التاسع عشر من أكتوبر الجاري - من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا يوجد أي دليل على أن إيران تدعم خطة العمل المشتركة إلى حد بعيد. ولم يمنع المرشد الأعلى آية الله خامنئي من السماح للبرلمان والنقاد المتشددين بتلفيق العيوب في خطة العمل المشتركة، وخاصة إذا ساعد ذلك في تفحص الدعم الشعبي للرئيس حسن روحاني. وقد اتخذت اللجنة البرلمانية الإيرانية الخاصة التي شكلت لمراجعة الخطة في كثير من الأحيان موقفاً عدائياً تجاه الصفقة وتجاه الرئيس روحاني ذاته، فقد ذكرت اللجنة أن التقرير النهائي سيوصي على الأرجح بقرار غير رافض أو قابل للاتفاق النووي، لكنه سيوافق مؤقتاً على خطة العمل المشترك، وهذا يعطي البرلمان كلمته من دون إعاقة قدرة الإدارة على المناورة.

يقول الكاتبان إنه بمجرد قراءة تقرير اللجنة يتضح مقدار التلفيق وإخفاء الحقائق في الصفقة، والسعي لاسترضاء الجمهور. ويلقي تصريح المتحدث باسم هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، بهروز كمال واندي، بأن إيران قامت بجمع عينات في مجمع «بارشين» العسكري في غياب مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ظللاً من الشك على صحة عمليات التفتيش في الموقع المشتبه فيه.

ويرى الكاتبان أنه من المتوقع أن نرى سلسلة من التأكيدات حول ما يجب على إيران القيام به وما لا يجب عليها القيام به وفق خطة العمل المشتركة. وسيقول المسؤولون إن الاتفاق لا يقيد النشاط الصاروخي الإيراني،

## توتال تتوقع طلباً قوياً للغاية على النفط العالمي في 2015

سجل الخام الأمريكي زيادة تجاوزت الدولار، متخطياً نطاقاً ظل يدور فيه على مدار شهر بفعل توقعات باحتمال تراجع تخمة المعروض من الخام، وارتفع سعر الخام 1.04 دولار، ليلج 49.57 دولار للبرميل بما يتجاوز 2%، وذلك بعد ارتفاعه 2.27 دولار أو



قال الرئيس التنفيذي لشركة «توتال» الفرنسية، المتخصصة في أعمال النفط والطاقة، إنه يتوقع «نمواً قوياً للغاية في الطلب العالمي على النفط، يبلغ نحو 1.7 مليون برميل يومياً، وربما أكثر هذا العام». وقال باتريك بويان أمام مؤتمر النفط والمال

في لندن أمس الأربعاء «من المتوقع نمو الطلب العالمي على النفط 1.7 مليون برميل يومياً في 2015، أخبرني المتعاملون لدينا إنهم يتوقعون أكثر من ذلك». وكانت أسعار النفط ارتفعت في التداولات الآسيوية أمس حيث

4.9% في الجلسة السابقة. فيما ارتفعت أسعار خام برنت 75 سنتاً إلى 52.67 دولار للبرميل، بعد أن أغلق مرتفعاً 2.67 دولار تعادل 5.4% عند تسوية أول من أمس لكن حجم التداول ظل ضعيفاً بسبب عطلة رسمية في الصين.

### فيتش: الاقتصاد الإسلامي سينمو 8% في السنوات المقبلة



أكدت وكالة «فيتش» العالمية المتخصصة بالتصنيف الائتماني، أن حجم أنشطة الاقتصاد الإسلامي في العالم سينمو بما يتراوح بين 8% إلى

10% في السنوات المقبلة، وقال بشار الناظور، الرئيس العالمي للتمويل الإسلامي في الوكالة في مقابلة مع قناة «العربية»، على هامش «قمة الاقتصاد الإسلامي العالمية 2015»، التي انعقدت في مدينة دبي مؤخراً «أن رفع الفائدة على الدولار الأمريكي سيؤثر في هذه الأنشطة». وقال الناظور إن الاقتصاد الإسلامي غير معزول عن الاقتصاد العالمي ككل، وبالتالي فإنه سيتأثر خلال الفترة المقبلة بما يشهده الاقتصاد العالمي من تغيرات، من بينها تراجع أسعار النفط واحتمالية رفع معدلات الفائدة الأمريكية، بجانب الأوضاع الجيوسياسية في العديد من المناطق. وتوقع الناظور استمرار نمو التمويل الإسلامي خلال السنوات المقبلة ولكن بوتيرة أبطأ نسبياً مقارنة بالفترة الماضية، وتوقعت وكالة «فيتش» في وقت سابق تراجع حجم سوق الصكوك الإسلامية العالمي في عام 2015، واستمرت القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2015 مدة يومين، بتنظيم من «غرفة تجارة وصناعة دبي» ومؤسسة «تومسون رويترز».

### تراجع قياسي للاحتياطيات الصينية مع زيادة دعم اليوان



سجلت احتياطيات النقد الأجنبي للصين أكبر تراجع فصلي لها على الإطلاق في الربع الثالث (يوليو-سبتمبر) من العام الجاري، مع زيادة

البنك المركزي الصيني تدخله لجلب الاستقرار إلى العملة المحلية «اليوان»، وتهدئة المخاوف إثر خفض غير متوقع لقيمة العملة أحدث صدمة في الأسواق العالمية. وحسبما أظهرت البيانات أمس، تراجع احتياطيات الصين التي تعد الأضخم في العالم 43.3 مليار دولار إلى 3.514 تريليون دولار الشهر الماضي فقط، وانخفضت حوالي 180 مليار دولار على مدار الربع الثالث بكامله، في أكبر تراجع فصلي لها على الإطلاق. وأثار خفض قيمة «اليوان» في شهر أغسطس الماضي، والتراجع الذي تلاه في الاحتياطيات تساؤلات عن مدى استدامة جهود الصين لدعم العملة المحلية، في ظل تسرب رؤوس الأموال إلى خارج البلاد، بسبب بواعث القلق من تباطؤ اقتصادي متفاقم واحتمالات رفع أسعار الفائدة الأمريكية. وقال «كومرتس بنك» في سنغافورة «تراجع الاحتياطيات الأجنبية للصين أقل مما توقعته السوق، لكنه يظهر أن البنك المركزي واصل تدخله بالسوق في الشهر المنصرم».





## مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يختتم أعمال مؤتمر «بناء الدولة: تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية في دول التغيير العربية»

أعبر عن خالص شكري وتقديري لكم، كباحثين ومشاركين ومناقشين؛ لما بذلتموه من جهود متميزة، وما قدّمتموه من أوراق بحثية رصينة ومناقشات جادة على مدار يومين متتاليين، سلّطت الضوء على كثير من أبعاد هذه القضية، التي تعدّ إحدى أبرز الأولويات التي نوليها اهتماماً خاصاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودول الخليج العربية بوجه عام.

ولا يفوتني هنا أن أوّجه الشكر إلى «كلية السياسة والشؤون الدوليّة» في جامعة «مين»؛ لما بذلته من جهود مخلصّة خلال تعاونها البنّاء معنا في تنظيم هذا المؤتمر المهمّ، وأخص بالشكر الأساتذة المشاركين من الجامعة؛ لما قدموه من أوراق بحثية ورؤى عميقة توضح أبعاد بناء الدولة ومشكلاته، وتستشرفها، وكيفية تطبيق هذه الأبعاد في بعض الدول العربية في أعقاب تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخلية، التي شهدتها هذه الدول؛ إذ اتسمت هذه الأوراق بالجِدّة والإبداع والابتكار، متطلّعين

اختتم مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أمس الأربعاء الموافق السابع من أكتوبر 2015، أعمال مؤتمر «بناء الدولة: تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخليّة في دول التغيير العربية»، الذي نظّمه على مدى يومين بالتعاون مع «كلية السياسات والشؤون الدولية» (SPIA) في جامعة «مين» الأمريكية.

وقد اختتم المؤتمر أعماله بكلمة لسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وجّه فيها الشكر إلى المشاركين في المؤتمر، وأثنى على ما قدّموه من أوراق بحثية، وما توصلوا إليه من توصيات مهمّة، وفيما يلي النص الكامل للكلمة الختامية:

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكريم:

يسعدني، في ختام مؤتمرننا هذا «بناء الدولة: تحدي ما بعد انتهاء الصراعات الداخليّة في دول التغيير العربية» أن



بـ«جامعة الإمارات العربية المتحدة»، واستهلها ديفيد هينز، المدير الإقليمي للشرق الأوسط وجنوب آسيا في «مؤسسة ميرسي كور» الأمريكية، بعرض ورقة بحثية بعنوان «إعادة الإعمار ما بعد الصراع الداخلي»، حيث ذكر الباحث أن هناك نوعين رئيسيين من أنواع إعادة الإعمار: النوع الأول يتضمّن إعادة الإعمار المادي للبنية الأساسية، أما النوع الثاني، الذي يمكن القول إنه الجانب الأكثر أهمية، فيتعلّق بإعادة الإعمار البشري، أي العمل مع الدولة التي عانت صراعاً مؤلماً، وما تواجهه من تحدّ لاحق في إعادة بناء الثقة بالهياكل الحكومية والفلسفة الحاكمة للدولة.

وأضاف هينز أن المكوّن الآخر المهم في عملية إعادة الإعمار يتعلق بشريّة القيادة، فالمجموعات المعارضة سابقاً عادةً ما تصبح الحاكم الفعلي في النهاية بمجرد أن يخمد الصراع، ويمكن أن تنجح هذه المجموعات في الحكم، ولكنها كثيراً ما تجلب معها سلبيات إضافية مثل المحسوبية والفساد، وربما تاريخاً من جرائم الحرب. وأوضح هينز أن الحل المقترح لهذه المعضلة يتمثل في التركيز على المستقبل بدلاً من الركون إلى الماضي، أو دراسة ما حدث بهدف تحقيق السلام والتصالح، وذكر أنه لا يمكن تجاهل عملية دمج المجموعات المعارضة السابقة؛ لأن هذه المجموعات يمكن أن تتطوّر إلى شيء أشدّ خطراً بكثير. وتابع أن الأمر الذي لا يقل أهمية عن ذلك هو

إلى استمرار هذا التعاون البناء بيننا خلال الفترة المقبلة في تناول القضايا الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية، التي تستحوذ على اهتمام المنطقة والعالم، وتوظيف نتائج ذلك كله في دعم جهود تحقيق الأمن والتنمية والسّلم على الصعيدين الإقليمي والدولي.

#### الحضور الكريم:

إن التوصيات المهمّة، التي توصلتم إليها في مؤتمركم هذا، تنطوي على قدر كبير من الأهمية، وسنعمل على أن تجد طريقها إلى صانعي القرار، لترجم إلى سياسات عمليّة على أرض الواقع؛ لتحقيق الاستقرار في منطقتنا العربية، وبخاصة أن هذه التوصيات هي محصّلة خبرات طويلة، ووجهات نظر عميقة، ورؤى علمية متعدّدة، تستهدف الوصول إلى أفضل الطرق في التعامل مع تحديات بناء الدول في أعقاب الصراعات الداخلية، وما تثيره من تحديات على المستويات المختلفة.

وفّقكم الله، وسدّد على طريق الخير خطاكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وكان المؤتمر قد واصل أعماله في يومه الثاني بعقد الجلسة الثالثة بعنوان «اتجاهات جديدة في بناء الدولة الوطنية في الشرق الأوسط ودور القوى الخارجية»، التي تولى رئاستها الدكتور علي أحمد الغفلي، وكيل الكلية للعلوم الاجتماعية، في «كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية»

منطقة الخليج التي ظلت تحت النفوذ البريطاني إلى أن انتقلت إلى النفوذ الأمريكي في السبعينيات من القرن الماضي؛ بينما انحسر النفوذ الفرنسي نتيجة لسلسلة من الصراعات الاستعمارية، مشيراً إلى أنه في ستينيات القرن العشرين مثل ارتباط مصر، تحت قيادة الرئيس عبدالناصر، بمختلف أشكال القومية العربية والبعثية وغيرها من الأيديولوجيات العلمانية المتطرّفة، تحدياً جذرياً للغرب؛ إذ تلقت هذه الحركات دعماً من الاتحاد السوفيتي؛ الأمر الذي أدى إلى أن طالت سياسات الحرب الباردة المنطقة كلها.

وأوضح جنكنز أن نقطة التحول البارزة في الشرق الأوسط المعاصر ظهرت عند اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979، وقال إنه على الرغم من الجهود الإيرانية لتصوير الثورة بأنها إسلامية، فإنها ساعدت على تشكيل السياسة الطائفية الجديدة في المنطقة، التي كان يرافقها صعود الحركات الإسلامية السنية الراديكالية الجديدة التي وُلدت عن طريق حدوث حالة من التفاعل الأيديولوجي بين أشكال السلفية الراديكالية والأيديولوجيا الثورية والنشاط السياسي لجماعة «الإخوان المسلمين»، وقد أعطى ظهور هذه الطائفة السياسية مساحةً لنشاط سريٍّ للدول الأخرى؛ بهدف تغيير الوضع السياسي؛ والتأثير في بناء مؤسسات الدولة الجديدة، وقد ازداد الأمر اتساعاً نتيجة انهيار العراق، والصراعات في سوريا وليبيا، ونشأة «داعش» والجماعات السياسية الإسلامية الأخرى.

وانطلاقاً من هذه الخلفية التاريخية المهمة حلل جنكنز الواقع الراهن الذي تمر به المنطقة العربية، ولاسيما دول التغيير العربية، مشيراً إلى مجموعة من التحديات التي تواجهها هذه الدول في عملية إعادة بناء الدولة، وقدم مجموعة من الاقتراحات والسبل التي يمكن أن تساعد «دول التغيير» على تجنب أثر التدخلات الخارجية خلال طريقها إلى إعادة بناء الدولة.

ومن جهته سلط السفير روبرت فورد، زميل أول بمعهد الشرق الأوسط في واشنطن، سفير الولايات المتحدة الأمريكية السابق في سوريا، في ورقة أعدّها بعنوان

الحاجة إلى فهم المشكلات التي توجّع الصراع في الأساس، ومن ثم تقويم ما إذا كانت جذور الصراع قد تم حلها على نحو كافٍ أم لا. وأوضح أن الإخفاقات التي صاحبت حرب العراق عام 2003 كانت في جزء منها نابعة من حقيقة أن المجتمع الدولي سعى إلى حل مشكلة سياسية بوسائل عسكرية.

وختم هينز قائلاً إنه يمكن أن تحدث عملية إعادة الإعمار في أثناء الصراع، أو بعد انتهائه، والخيار الأول (الإعمار في أثناء الصراع) يقوم على محاولة كسب قلوب الناس وعقولهم، ولكن المشكلات المرتبطة بهذا النهج هي أنه مكلف للغاية، ويفتقر إلى الجودة. وكما أثبتت تجربتنا العراق وأفغانستان؛ فإن عملية إعادة الإعمار باهظة التكلفة. أما التمويل فيمكن إيجاد مصادر له محلياً وإقليمياً، ولكنه غالباً ما يأتي من الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وغيرها.

ومع ذلك، تكمن المشكلة في أن المساعدات الأجنبية يمكن أن تُستخدم أداةً للسياسة الخارجية وامتداداً لها؛ الأمر الذي يوضح أهمية وجود قيادة قوية داخل الدول التي عليها أن تخضع لعملية إعادة إعمار وحماية مصالحها من الضغوط الخارجية.

وسلط السير جون جنكنز، مدير «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية-الشرق الأوسط» في مملكة البحرين، سفير المملكة المتحدة السابق لدى المملكة العربية السعودية، في ورقته، التي جاءت بعنوان «بناء الدولة الوطنية والتدخلات الخارجية في الشرق الأوسط»، الضوء على أثر التدخلات الخارجية في بناء الدولة الوطنية بمنطقة الشرق الأوسط، قائلاً إن نظام الدولة الحديثة في هذه المنطقة نشأ من حطام الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، معتبراً أن ذلك كان مثلاً كلاسيكياً على كيفية تأثير القوى الخارجية، ولاسيما بريطانيا وفرنسا، في نشأة الدولة بالمنطقة.

وأضاف جنكنز أنه كان للحرب العالمية الثانية تأثير أيضاً، خاصة مع بروز الولايات المتحدة الأمريكية التي حلت محل بريطانيا كقوة مهيمنة على المنطقة العربية، باستثناء

الموارد المالية التي تفتقر إليها سوريا، وهذا بدوره ينبئ باحتمالات تباطؤ عملية إعادة الإعمار في سوريا؛ الأمر الذي سينعكس بشكل واضح على اللاجئين ومتطلبات الدعم الدولي، ومع أن إعادة بناء الدولة العراقية كانت صعبة؛ فإن إعادة بناء سوريا ستمثل مهمة أصعب بكثير.

وقد استُهلَّت الجلسة الرابعة، التي عقدت بعنوان «آليات تحقيق الاستقرار السياسي-الاقتصادي»، وتولى رئاستها الكاتب والإعلامي الإماراتي راشد صالح العريمي، أعمالها بورقة بحثية أعدها كينيث ماكلين هيلاس، الأستاذ بكلية الشؤون العامة والدولية، في جامعة «مين» الأمريكية، بعنوان «المتطلبات السياسية لتحقيق الاستقرار في فترة ما بعد النزاع»، تناول فيها مجموعة من المعايير السياسية الرئيسية التي تنطوي على احتمال تحقيق استقرار الأوضاع في سوريا وليبيا واليمن.

وتحدث هيلاس عن هذه المعايير من خلال إطار تحليلي يركز على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ويتضمن تسلسلاً هرمياً من الشروط المطلوبة؛ لتحقيق الاستقرار في كل من هذه الدول، كما حلل مفاهيم الشرعية والسلطة والأمن، وقومها من وجهة نظر استراتيجية مكافحة التمرد؛ وذلك على الصعيد الداخلي لهذه الدول، وعرض عدداً من السيناريوهات البديلة التي قد تؤدي بكل دولة إلى الوصول إلى حالة ما بعد الصراع، وأوضح هيلاس أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار العوامل الإقليمية التي تؤثر في الاستقرار، بما في ذلك آثار العولمة، وصعود الجهات الفاعلة غير الحكومية، ودور التطرف الديني، والتهديدات لأمن الدولة، وتحديات الشرعية الوطنية العابرة للحدود.

وفي معرض حديثه عن الجانب التطبيقي، أشار هيلاس إلى مجموعة من التحديات التي تواجه دول منطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى الفقر الشديد، وارتفاع معدلات الأمية، تزامناً مع تراجع كفاءة العملية التعليمية وضعف مخرجاتها، بالإضافة إلى تحديات اقتصادية من قبيل تراجع مستويات المعيشة، وانخفاض مستويات الدخل، وارتفاع مستويات البطالة؛ خاصة لدى الشباب، لكنه ذكر أنه في مقابل هذه التحديات هناك بعض الإيجابيات التي شهدتها المنطقة في ظل العولمة، أبرزها رفع نسبة الوعي السياسي لدى نسبة كبيرة من الأفراد مقارنة بالسنوات الماضية، وذلك في

«تحديات إعادة بناء الدولة الوطنية بعد النزاع في العالم العربي»، الضوء على الأزمة السورية ومحنة اللاجئين السوريين، وقال إن تركيز وسائل الإعلام، مؤخراً، على محنة هؤلاء اللاجئين أفلح في جعل الاهتمام الدولي ينصبُّ على كيفية وضع حدٍّ للصراع في سوريا.

وذكر فورد أنه بعد أربع سنوات ونصف السنة من الحرب، التي تميّزت بالانقسامات الطائفية والعرقية، قد لا يمكن أبداً إعادة بناء سوريا كدولة موحّدة؛ ولذلك سيكون من المفيد تقويم عوامل النجاح والفشل في الجهود التي قادت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إعمار العراق بين عامي 2003 و2010، لاستخدام نتائج التقويم في تعزيز احتمالات إعادة بناء سوريا أياً كانت، مضيفاً أنه من المهم جداً أن تدرك القوى الأجنبية المتورّطة في الصراع بسوريا أنه يجب عليها التوافق على معالم دولة سوريّة بعد التغيير؛ فإذا كانت هناك جهات خارجية تدعم فصائل معينة، أو تسعى إلى استبعاد مكوناتٍ بحدّ ذاتها، كما حدث في العراق، فسيكون ضمان الأمن والاستقرار داخل سوريا مستحيلاً.

وتابع أنه إذا أُريد طمأنة مكونات المجتمع التي تعرضت للصدمة إلى أن سلامتها مضمونة، فلا بدّ من تمكين الأمن المحلي، الذي يتطلب توفير حدٍّ أدنى من المحاسبة على الانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان أيضاً، ويمكن لآليات العدالة الانتقالية، التي نُفّذت في العراق بشكل ضعيف، أن تساعد على تعزيز احتمالات المحاسبة في سوريا؛ فتحديد كيفية إدارة الدولة الأمنية القوية في نظام الأسد، وإصلاحها، سيمثل تحدياً كبيراً، وتنطوي التجربة الأمريكية في العراق على الكثير من الأخطاء التي يجب تجنّبها.

وأكد فورد أن استنباط آليات لضمان تمكين المكونات الرئيسية للمجتمع كافة من ممارسة بعض التأثير في عملية صنع القرار السياسي، بالإضافة إلى تحقيق العدالة في الحصول على موارد إعادة الإعمار، سيساعد على تحقيق الاستقرار لأيّ صفة سياسية غير متوازنة، مشيراً إلى أن المكوّنين السُني والكردي في العراق، على سبيل المثال، رأيا أن وجود علاقات جيدة مع بغداد يصبُّ في مصلحتيهما، وكذلك الحال بالنسبة إلى الاستفادة من جزء من ثروة العراق النفطية؛ فقد كان العراق ينعم بخيرات

الضحايا، وإصلاح المؤسسات لمنع تكرار الانتهاكات، فيما عرفتها الأمم المتحدة، في تقرير للأمين العام للمنظمة، بأنها العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق؛ بغية كفالة المساءلة وتحقيق المصالحة.

وعقب انتهاء الجلسة الرابعة عُقدت جلسة نقاشية بعنوان «دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في جهود الإصلاح والإغاثة»، ورأسها الأستاذ عبدالله بن أحمد آل صالح، وكيل وزارة الاقتصاد لشؤون التجارة الخارجية والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشارك فيها الأستاذ سلطان محمد الشامسي، وكيل الوزارة المساعد للتنمية الدولية في وزارة التنمية والتعاون الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة، والدكتور عبدالله يوسف سهر، مدير عام مكتب الإنماء الاجتماعي في مكتب سمو رئيس مجلس الوزراء بدولة الكويت.

وقد تطرقت الجلسة إلى دور دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دعم جهود الإصلاح والإغاثة في دول التغيير العربية، وأجمع المتحدثون على أن دول المجلس قامت بمسؤولياتها الإنسانية تجاه دول التغيير العربية، سواء من خلال المبادرات التي استهدفت تخفيف معاناة اللاجئين والنازحين في هذه الدول، أو من خلال تقديم المساعدات الإنمائية والإنسانية لمساعدة هذه الدول على مواجهة التحديات الإنسانية التي خلفتها الصراعات التي تشهدها.

وقد أكد سعادة سلطان محمد الشامسي ضرورة تنسيق الجهود الإنسانية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال الفترة المقبلة، لتعظيم الاستفادة من المساعدات التي تقدمها إلى الدول العربية، كما أشار إلى أهمية معرفة طبيعة الاحتياجات الإنسانية للدول التي تتلقى المساعدات؛ حتى تنتج هذه المساعدات أثرها الإيجابي، وتحقيق أهدافها المطلوبة؛ فيما طالب الدكتور عبدالله يوسف سهر بضرورة الربط بين المساعدات الإنسانية التي تقدمها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجهود التنمية الدولية، كما أشار إلى أهمية تبني دول المجلس سياسة واضحة للمساعدات، وتحديد طبيعة أهدافها وأولوياتها بدقة؛ حتى لا يحدث تعارض بين الجهات المانحة في هذه الدول.

ظل انتشار «الإنترنت» ووسائل التواصل الاجتماعي، التي ساعدت على سهولة تدفق المعلومات، ورفعت من القدرة على متابعة الأحداث التي تقع في أي مكان بالعالم.

وتحدث هيلاس عن الأوضاع في سوريا واليمن وليبيا، مؤكداً في البداية عدم وجود حل عسكري للأزمات التي تمر بها هذه الدول، مشدداً على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية، ووجود حكومات شرعية في إطار عملية إعادة بناء الدولة، لكنه ذكر أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها هذه الدول في تنفيذ هذه العملية، من بينها فقدان النظام شرعيته، كما هي الحال في سوريا، ووجود تدخلات خارجية إقليمية أو دولية تعرقل تلك العملية وتضعها في بعض الأحيان، وتداخل الهويات الوطنية وتنازعها كما في حالة ليبيا، وظهور نزعات الاستقلال عن الدولة، فضلاً عن وجود مشكلات ديموجرافية معقدة، كما في حالة اليمن.

وسلط الدكتور شملان يوسف العيسى، أستاذ العلوم السياسية بـ«جامعة الكويت»، في ورقته البحثية، التي جاءت بعنوان «المصالحة الوطنية وأهميتها في تحقيق الاستقرار»، الضوء على معوقات المصالحة الوطنية في دول الربيع العربي، وقال إن من بين هذه المعوقات ضعف الثقافة السياسية العربية؛ إذ إن هذه الثقافة تتسم بالجمود والإقصائية، وعدم الاعتراف بالآخر، ووجود عقلية الانتقام التي ترفض التسامح مع الآخر وقبوله، وتداخل الهويات وبروز الولاءات الجانبية؛ ما يؤدي إلى محاولة كل هوية أن تفرض ذاتها على باقي الهويات؛ خاصة في ظل ضعف الدولة، وسيادة حالة الاستحواذ السياسي وإقصاء الآخرين؛ ما يؤدي إلى رفض وجود الآخر ومشاركته، وأخيراً التدخلات السياسية الخارجية التي دائماً تعرقل عملية المصالحة الوطنية بالنظر إلى أن هذه التدخلات غالباً ما تكون لمصلحة طرف ضد آخر.

وتحدث الدكتور العيسى عن النهج المطلوب لتحقيق المصالحة الوطنية، وقال إن مفهوم المصالحة يتطلب ترسيخ سيادة القانون، ولكن ذلك يتطلب وجود قانون للعدالة الانتقالية، وتجنب اتباع النهج القديم بفرض الأمور من الأعلى إلى الأسفل، وأشار إلى أن هناك إجماعاً بين المفكرين على أن العدالة الانتقالية تعني اكتشاف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وإنصاف